

تزال قيود تقييد الإقامة وغيرها تطبق حتى الآن بحق العديد من الشبان الدرور المعارضين للسياسة الرسمية ، وذلك لأسباب « أمنية » طبعاً ، مع أن معظم أولئك الشبان كان قد خدم في الجيش الإسرائيلي . وعلى الرغم من أن مستوى معيشة الدرور عامة لا يزال على الحالة التي أشرنا إليها ، فإن حملة النفاق المتبادل بين السلطات وبعض زعماء الطائفة لا تزال مستمرة ، وكان من نتائجها العمل على فصل معالجة شؤون الدرور والاهتمام بهم عن الدوائر الحكومية التي تعالج الشؤون العربية عامة في أواخر سنة ١٩٦٧ ، وذلك « لمساواتهم » باليهود أولاً ولأنه « بسبب إنجازات الطائفة الواضحة في مجال تنظيمها وتقدمها الاجتماعي والثقافي لا حاجة بعد ، بحسب رأي الحكومة ، إلى أن تعالج شؤونها من قبل دوائر حكومية خاصة » (١٥٨) . غير أنه اتضح ، بعد مرور أربع سنوات على هذه الخطوة ، أنها لم تكن إلا من قبيل الدعاية ، وأن مستشار رئيسة الحكومة للشؤون العربية لا يزال يهتم بشؤون الدرور عامة (١٥٩) . واستمراراً في السير في هذا الخط ، أعلن في مرحلة لاحقة أن السلطات ستقيم مدارس خاصة للطلاب الدرور ، بينما يجري إعداد كتاب خاص عن تاريخهم ليستعمل للتدريس في تلك المدارس (١٦٠) . ومما لا شك فيه أن تدخل السلطات الإسرائيلية في شؤون الدرور بهذه الصورة أصبح ممكناً بفضل ذلك التعاون الوثيق بينها وبين بعض الزعامات العائلية بين الدرور ، لخدمة المصالح المشتركة للطرفين على حساب الدرور عامة ، وهي الزعامات التي قوي مركزها من جراء ذلك بصورة لم تعد السلطات قادرة معها على تجاهلها ، وإن أرادت ذلك . ففي سنة ١٩٦٦ ، وعلى سبيل المثال ، أحيل أحد قضاة المحكمة الدرزية على التقاعد بعد أن بلغ السبعين من عمره ، كما يحدث عادة لكل قضاة المحاكم المدنية والدينية في إسرائيل على اختلاف أشكالها ، ولكن هذا الإجراء لم يعجب ذلك القاضي وأنصاره ، وفي الوقت نفسه لم تستطع السلطات تعيين قاضٍ آخر مكانه ، مما هدد بشل نشاط المحكمة ، فعمد الكنيست إلى الموافقة على قانون خاص يسمح للمحكمة بالنظر في القضايا المعروضة عليها بهيئة مؤلفة من قاضيين فقط ، وسمح للقاضي المذكور بممارسة مهامه حتى سن الخامسة والسبعين (١٦١) . ولكن بعد مرور فترة السنوات الخمس المذكورة لم يكن بالإمكان ، نظراً إلى الخلافات بين الأعضاء الدرور في لجنة تعيين القضاة وهي الخلافات التي تتحمل السلطات مسؤولية قدر كبير منها (١٦٢) ، تعيين قاضٍ آخر مكان القاضي المتقاعد ، فلجأ الكنيست إلى تعديل القانون نهائياً حيث سمح للمحكمة بمزاولة أعمالها بهيئة مكونة من قاضٍ منفرد (١٦٣) . وهي إجراءات ما كانت السلطات الإسرائيلية لتجأ إليها ، استناداً إلى هذه المبررات بالذات ، بالنسبة إلى أية محكمة أخرى .

إن السياسة الإسرائيلية الرسمية تجاه الدرور لم تمر دون مقاومة العديد من أبناء الطائفة لها ، إن كان ذلك بسبب مصادرة الأملاك الدرزية (١٦٤) ، أو الاعتراض على تجنيد الشبان الدرور (١٦٥) ، خصوصاً بعد أن اتضح أن الخدمة في قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية لا تمر دون ضحايا (١٦٦) . ولكن هذه المعارضة بقيت ، على أية حال ، محدودة النطاق ، بينما تميز موقف عامة الدرور بالسكوت على هذه السياسة أو محاولة التعايش معها على الأثر ، وبصورة يصعب معها القول أن محاولة السلطة لفصل الدرور عن باقي العرب لم تحظ بالنجاح ، وهو النجاح الذي يشكل جزءاً من الإنجاز الكبير الذي حققته النظام الإسرائيلي عندما تمكن من تفتيت الوجود العربي سياسياً داخل إسرائيل باتباع العرب بعجلة الأحزاب الإسرائيلية على اختلاف أنواعها .

— ٣٦٦ . وانظر أيضاً يعقوب شمعوني ، « عرب فلسطين » ، المصدر السابق ، ص

٣٤٣ — ٣٤٥ .

٧٥ — انظر يوشوع بورات ، « عصية التحرر الوطني » ، « هامزراح هيحاداش » ، السنة الرابعة عشرة ، العدد ٤ ، ١٩٦٤ . ص ٣٥٤